

الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا

Consensual democracy in pluralistic societies: a comparative study between Lebanon and Malaysia



الدكتور/ رشيد ساعد

جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

saad199911@yahoo.com

تاريخ القبول للنشر: 2019/04/06

تاريخ الاستلام: 2019/02/21



ملخص:

إن المجتمعات التعددية المنقسمة عرقيا أو طائفيا عادة ما تواجه تحديات جمة فيما يتعلق بإنشاء نظم سياسية ديمقراطية فعّالة تتجاوز من خلالها الانقسامات والصراع والحرب الأهلية إلى تحقيق التجانس الاجتماعي والاستقرار والتوافق السياسي. هذه التحديات بحسب الكثير من المفكرين لا يمكن تحقيقها بالمثل إلا عبر تجسيد الديمقراطية التوافقية، التي تمثل رؤية مستحدثة نابعة من جوهر الديمقراطية التمثيلية تضمن تعايش النخب وتشاركها في الحكم بدلا من الصراع والتنافس. وقد طبق هذا النموذج في كثير من دول العالم من بينها ماليزيا ولبنان، حيث استطاعت الأولى أن تجعل من الديمقراطية التوافقية أساسا لنهضتها عبر توحيد كافة مكونات المجتمع وإشراكها في العملية السياسية ما ساهم في تعزيز مصداقية وكفاءة مؤسسات الحكم. وعلى النقيض تماما فشلت التجربة اللبنانية في جعل الديمقراطية التوافقية حجر الأساس لإنهاء الصراع والتنافس الطائفي بين النخب على السلطة، ما يطرح تساؤلات عدّة حول أسباب نجاح التجربة الماليزية في مقابل فشل التجربة اللبنانية، وهو ما سنحاول الإجابة عليه ضمن طيات هذه الورقة البحثية من خلال التركيز على الخصائص الأربعة للديمقراطية التوافقية (الائتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية والاستقلال القطاعي).

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية؛ المجتمعات التعددية؛ لبنان؛ ماليزيا.

Abstract:

Multi-ethnic or ethnically divided societies often face great challenges in establishing effective democratic political systems that transcend divisions, conflict and civil war to achieve social harmony, stability and political compatibility. These challenges, according to many intellectuals, can only be achieved through the embodiment of consensual democracy which represents an innovative vision stemming from the essence of representative democracy that ensures the coexistence of elites and their participation in governance rather than conflict and competition. This model was applied in many countries of the world like Malaysia

and Lebanon. The former was able to make consensual democracy a basis for its advancement by unifying all the components of the society and involving them in the political process, which contributed to enhancing the credibility and efficiency of the institutions of government. On the contrary, the Lebanese model failed in making the consensual democracy a cornerstone for ending the conflict and the sectarian rivalry between the elites to power. This raises many questions about the reasons for the success of the Malaysian experiment in contrast to the failure of the Lebanese experience. This is what we are trying to answer in this paper by focusing on the four specific characteristics of consensual democracy (broad coalition, mutual veto, relativity and sectoral independence).

key words: Consensual Democracy; Multi-ethnic societies; Lebanon; Malaysia.

مقدمة:

يعد التمايز والتباين الاجتماعي ميزة العديد من دول العالم التي تتميز بتركيبها غير المتجانسة اجتماعيا أو عرقيا أو طائفيا، ما يجعل من الصعب عليها تحقيق وحدتها الوطنية في ظل هذه الانقسامات والتباينات الواضحة، والتي يمكن في حالات معينة -الصراع- أن تُعجّل بتفكك وانسداد الدولة إلى كيانات على أسس طائفية أو عرقية. ومن أجل تحييد الإشكال الطائفي أو العرقي حتى لا يعرقل الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية، طُرحت الديمقراطية التوافقية كنموذج سياسي عملي يأخذ بتمثيل كل القطاعات الطائفية أو العرقية دون استثناء في العملية السياسية، وبالتالي عدم إقصاء الأقلية في مواجهة الأغلبية "ديمقراطية الأكثرية". وقد ظهر هذا النموذج تاريخيا في أوروبا خاصة في الدول المتميزة إثنيا أو عرقيا، بحيث لا يمكن تطبيق الديمقراطية الكلاسيكية فيها دون إثارة النعرات والصراعات الداخلية، فكانت بمثابة الحل الأمثل لمثل هذه المجتمعات. وبعد نجاحها في كل من بلجيكا، هولندا، النمسا وسويسرا انتقل هذا النموذج بعد الحرب العالمية الثانية إلى دول العالم الثالث كجنوب إفريقيا وكولومبيا والهند ولبنان وماليزيا...

إلا أن هذا الانتقال للتجربة الديمقراطية التوافقية من الدول الأوروبية إلى دول العالم الثالث لم يكن بتلك السلاسة المرجوة، فقد استطاعت بعض الدول تكييف خصائصها الاجتماعية والثقافية مع هذا النموذج الجديد، بل وتجعل منه ركيزة في انطلاقها نحو التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي بما يحافظ على وحدتها وهويتها. وعلى النقيض من ذلك لم تستطع دول أخرى أن تستنسخ تجربة ناجحة للديمقراطية التوافقية، بل تعقدت أزماتها الداخلية وتزايد الاحتقان الطائفي فيها بما أصبح يشكل تهديدا للاستقرار السياسي. وبناء عليه تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للديمقراطية التوافقية استيعاب الانقسامات العرقية والطائفية في الدول متعددة التركيبة الاجتماعية؟

ولتوضيح الإشكال السابق وتحديد أطره اعتمدنا على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالديمقراطية التوافقية؟

2- ما هي الأسباب الحقيقية وراء نجاح التجربة التوافقية في ماليزيا وفشلها في لبنان؟

3- هل هناك علاقة ارتباط بين التاريخ السياسي في كلا الدولتين بنجاح النموذج التوافقي من عدمه؟

ولمعالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:

1- تعقيد الفسيفساء الطائفية في لبنان وارتباطها بالمؤثرات الخارجية ساهم بشكل كبير في إفشال النموذج التوافقي اللبناني.

2- الاستقرار السياسي في ماليزيا ساهم بفعالية في التخفيف من حدة الانقسامات الطائفية وترسيخ مبادئ الديمقراطية التوافقية.

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المرتبطة بها، قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً- ماهية الديمقراطية التوافقية.

1- مفهوم الديمقراطية التوافقية.

2- خصائص الديمقراطية التوافقية.

ثانياً- واقع الديمقراطية التوافقية في لبنان.

ثالثاً- واقع الديمقراطية التوافقية في ماليزيا.

رابعاً- الديمقراطية التوافقية قراءة في عوامل النجاح وديناميات الفشل.

أولاً

ماهية الديمقراطية التوافقية

تشير الديمقراطية التوافقية إلى أن مؤسسات تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية تشجع على التعاون الجماعي بين النخب القيادية في أحسن الأحوال وتجنب الصراع العرقي أو الطائفي في أسوأها، ما يجعلها أكثر ملائمة للدول التي تكافح من أجل تحقيق ديمقراطية مستقرة وخلق نظام سياسي مستقر على الرغم من التباينات العرقية أو الطائفية⁽¹⁾. ويرجع الفضل في تطوير النموذج النظري للديمقراطية التوافقية Consensual Democracy إلى عالم الاجتماع الهولندي أرنت ليهارت Arend Lijphart الذي تبني مقاربة مختلفة في معالجة مشكلة الانقسامات داخل المجتمعات التعددية وعلاقتها بالديمقراطية بناء على نظرة متفائلة لمستقبل الديمقراطية في المجتمعات التعددية، وذلك استناداً إلى التجارب الأوروبية الناجحة مع نهاية الحرب العالمية الثانية في كل من هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا.

1- مفهوم الديمقراطية التوافقية:

برز مفهوم الديمقراطية التوافقية منذ ستينات القرن الماضي للتدليل على بعض من الأنظمة السياسية، حيث تسوى الانقسامات والنزاعات بين فئاتها المختلفة بالتراضي والتوافق، وبذلك تعد الديمقراطية التوافقية في مفهومها العام نمطا من أنماط الديمقراطية التمثيلية يتميز بعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، استناداً إلى التوافق بين جميع مكونات المجتمع ذي البنيان متعدد الإثنيات أو الطوائف في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي، وبذلك يصبح التوافق هو القدرة على تحقيق نجاح عملي من استحالة نظرية⁽²⁾. إلا أن هذا الاتفاق العام حول مفهومها لم يمنع الاختلاف بين

المفكرين والباحثين حول الضبط اللغوي والاصطلاحي للديمقراطية التوافقية، وفي هذا السياق يتضح جليا الاختلاف حول التسمية في حدّ ذاتها فنجد من المفكرين من يطلق عليها تسمية "الديمقراطية التوافقية" كأرنت ليهارت في كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد)، ويورك شنايدر Jürg Schneider الذي أطلق وصف "الاتفاق الرضائي" في محاولته المقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية، وجيرالد لامبورغ Gerhard Lehbruch الذي وصفها "بالديمقراطية النسبية" في معرض حديثه عن التجربة الديمقراطية في النمسا وسويسرا في دراسته الصادرة عام 1967 بعنوان (ديمقراطية التمثيل المناسب)⁽³⁾، ومن جانب آخر استخدم بنغهام باول Bingham G. Powell مصطلح "التجزؤ الاجتماعي"⁽⁴⁾.

أمّا الجانب الاصطلاحي للمفهوم فقد قدم المفكرون عدّة تعريفات للديمقراطية التوافقية وإن اتفقوا على المفهوم العام الذي سبقت الإشارة إليه، وفي هذا السياق هناك من عرّف الديمقراطية التوافقية على أنها: "نوع من النظام السياسي باعتباره جمعا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد"⁽⁵⁾، في حين أن هناك من يعرفها بأنها: "استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية"⁽⁶⁾.

وفي سياق ذي صلة تعرف الديمقراطية التوافقية استنادا إلى تقسيم السلطة من خلال إيجاد ائتلاف واسع للحكم يشمل الزعماء السياسيين من القطاعات الهامة كافة في المجتمع، ما يعني بأن إدارة الدولة في المجتمعات التعددية لا تكون إلا من خلال تقاسم السلطة بين زعماء المجموعات الكبيرة وممثلهم عبر التوافق على آلية معينة لتقاسم المناصب⁽⁷⁾. في حين هناك من يعرف الديمقراطية التوافقية بأنها: "توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية المنتشرة عالميا في نوع معين من المجتمعات"⁽⁸⁾. أمّا أرنت ليهارت الذي يرجع إليه الفضل في تطوير النموذج النظري للديمقراطية التوافقية، فقد عرفها استنادا إلى أربع خصائص هي الائتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية في التمثيل السياسي وأخيرا درجة عالية من الاستقلالية لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية⁽⁹⁾.

2- خصائص الديمقراطية التوافقية:

إنّ أهم ما يميّز الديمقراطية التوافقية أنها جاءت بعد التجربة وليس قبلها، حيث بدأت بوصفها سياسات عملية أملت الضرورة ودرساتير متناسبة مع الحاجة والتجربة التاريخية والثقافية للدول التي تتداخل فيها القوميات⁽¹⁰⁾. فالديمقراطية التوافقية تتضمن مجموعة معقدة من القواعد التي من المفترض أن تمكن الحكم الديمقراطي والتعايش السلمي بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات التعددية، كونها توفر الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية ما يفضي إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الانسجام والوحدة الوطنية، وبذلك فهي لا تستقي عناصر النجاح من التراكمات والخبرات التاريخية كما هو حال الديمقراطية التمثيلية، بقدر ما تستمد عناصر نجاحها من واقع المجتمعات التعددية⁽¹¹⁾.

وفقا لأرنت ليهارت فإن للديمقراطية التوافقية أربع خصائص أساسية تضي عليها سمات تميّزها عن غيرها من صور الديمقراطيات الأخرى، ويمكن إجمال هذه الخصائص والسمات كالتالي:

أ- الائتلاف الواسع أو الكبير **broad coalition**:

يعد بمثابة حجر الأساس للديمقراطية التوافقية وهو ليس باستثناء للديمقراطية التوافقية حصراً بل هو كذلك شائع في الظروف الاستثنائية للديمقراطية التمثيلية، فالأحزاب الرئيسية قد تلجأ إلى تشكيل ائتلافات عندما لا تسفر الانتخابات العامة على أغلبية تمكن أحدها من تشكيل حكومة منفرداً ما يقود بالنتيجة إلى تشكيل ائتلاف حزبي مع عدد من الأحزاب الأخرى تؤمن له أغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة، وهذه الحكومة المنبثقة عن هذا الائتلاف تعرف بالحكومة الائتلافية⁽¹²⁾. وبالنسبة لليبيرت فإن الائتلاف الواسع يتشكل من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع التعددي على نحو يضمن درجة من الاستقرار السياسي وينسف أي انزلاق نحو الصراعات الداخلية، ويشترط ليبيرت في ذلك أن يتمتع هذا الائتلاف بأغلبية وليس بأغلبية مهيمنة حتى لا ينعقد الإحساس القوي لدى النظام السياسي بوجود التعددية والانقسامات، على نحو يضمن ما يلي⁽¹³⁾:

- القدرة على تجاوز الانقسامات والدخول في برنامج مشترك مع الفئات القطاعية الأخرى.
- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق النخب بوصفه السبيل الأمثل للحفاظ على النظام والاستقرار السياسي.
- استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لكل الفئات القطاعية الأخرى.
- أن تكون النخب المكونة للائتلاف الكبير مدركة لمخاطر التشطي السياسي والفشل في الوصول إلى توافق⁽¹⁴⁾.

غير أن الحكومة الائتلافية ليست هي الشكل الوحيد للتوافق، بل قد تأخذ التوافقات أشكالاً أخرى كالتحالقات النخبوية في الجهات والهيئات الحكومية الأخرى، أو مجلس استشاري أو مجلس رئاسي ما يمهّد الطريق لحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم كون الانقسامات الطائفية والعرقية والإثنية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية والحزبية، ما يعطي لكل مكون من مكونات المجتمع حزباً سياسياً يمثله في النظام السياسي وأيضاً التعبير عن مصالحه ومطالبه المختلفة⁽¹⁵⁾.

ب- الفيتو المتبادل **Mutual Veto**:

هو معيار مهم لا يمكن الاستغناء عنه لتشكيل حكومة ائتلافية فهو بمثابة المكمل للائتلاف الواسع، كما أنه يعكس تجسيد حكم الأقلية السلبي على اعتبار أن مشاركة الفئات والقطاعات الصغيرة ضمن الائتلاف الواسع لا يمنحها أي ضمانات في مواجهة القرارات التي يتخذها الائتلاف بأغلبية الأصوات، وهو ما يؤثر على المصالح الحيوية للأقلية ما يقود إلى تقويض التعاون بين النخب القطاعية، إذ لا يمكن لغير الفيتو أن يمنح كل قطاع الضمانة الكاملة للعملية السياسية⁽¹⁶⁾. فالفيتو المتبادل يعد بمثابة السلاح الأخير المتاح للأقليات في نظام تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية والمنقسمة قطاعياً، من خلال جملة من الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من احتمال قيام ديكتاتورية الأثرية في البلاد، ويتم ذلك من خلال نمطين من القرارات الأول هو القرارات التي تمس المصالح الحيوية للقطاعات المؤتلفة ويستخدم ذلك إذا وجدت الجماعة المعنية أن القرار يصيبها بضرر بالغ، أما الثاني فيتتمثل في نمط

القرارات التي تؤثر تأثيراً محدوداً على الجماعات المؤتلفة وهنا يجري استبعاد الفيتو واللجوء إلى التصويت⁽¹⁷⁾.

وحق الفيتو قد يأخذ ثلاثة أشكال مختلفة فقد يكون مقنناً في الدستور كما هو حال التجربة التوافقية في النمسا، أو يكون عرفاً متداولاً غير منصوص عليه في الدستور يتكرس مع الوقت ليصبح جزءاً من التراث والتقاليد السياسية كما في الحاليتين الهولندية والسويسرية، وأخيراً قد يكون الفيتو المتبادل مختلطاً بمعنى أن يكون منصوصاً عليه في الدستور في مجالات معينة في حين يكون عرفاً في مجالات أخرى كما هو معمول به في بلجيكا⁽¹⁸⁾.

ج- النسبية **relativity**:

هي النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في صناعة القرارات نسبة إلى قوتها العددية ما يمهّد الطريق لإزالة عدد كبير من المعوقات والمشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرار، وبالتالي التخفيف من أعباء الحكم التوافقي ما يجعلها بمثابة الركيزة المحورية في المجتمعات التعددية كما أنها مرتبطة بقوة مبدأ الائتلاف الواسع أو الكبير⁽¹⁹⁾، وتنعكس النسبية في الديمقراطية التوافقية بحسب ليهارت في جانبين رئيسيين⁽²⁰⁾:

- التوزيع العادل للتعينات في الإدارات العامة وللموارد على مختلف القطاعات المشكلة للائتلاف الواسع بصور تعكس حجمها الحقيقي وأهميتها داخل المجتمع التعددي.
- إشراك الفئات المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار بصورة تتناسب كذلك مع حجمها وأهميتها بما يضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والإجماع.

د- الاستقلال القطاعي **sectoral independence**:

يعرف ليهارت الاستقلال القطاعي بأنه: "حكم الأقلية" أو تمتعها بحق التقرير والتصريف في الشؤون التي تعنيها بصفة خاصة مع مشاركتها الفئات والأقليات الأخرى على قدر حجمها في اتخاذ القرارات وإدارة البلاد⁽²¹⁾. وبناء عليه فإن هذه الخاصية مرتبطة بمدى قدرة كل قطاع من قطاعات المجتمع التعددي على إدارة شؤونه الداخلية باستقلالية خاصة تلك المرتبطة به حصراً، سواء ما اتصل بنطاقه الجغرافي أو بتكوينه الثقافي أو الطائفي أو الإثني... وذلك باستثناء المسائل ذات الاهتمام المشترك مع بقية القطاعات الأخرى، فالمسائل ذات الاهتمام المشترك يتم التوصل إلى تسوية بشأنها عن طريق اتفاق مشترك يتم التوصل إليه من خلال آليات التحالف وحق النقض والنسبية، بينما يتم حل المسائل ذات الأهمية الخاصة بتفويض السلطة إلى كل قطاع على حدة وبهذه الطريقة فإن الاستقلالية الجزئية ستزيل القضايا الحساسة وربما المزعزعة للاستقرار من الساحة السياسية الأكبر ما يقلل من احتمال تعرض مثل هذه القضايا للمنافسة العرقية، وبالنتيجة فإن مثل هذا الحكم الذاتي أو القطاعي من المرجح أن يوفر ضماناً عادلاً لحقوق الأقليات بحيث لن تترك مخاوفها المهمة والمصيرية لتقدير الأغلبية غير المتعاطفة⁽²²⁾. فالديمقراطية التوافقية عبر هذه الخاصية لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها بل الاعتراف بها وتحويل القطاعات إلى عناصر بناء للديمقراطية المستقرة⁽²³⁾.

على الرغم من أن ليهارت اعتمد في نظريته للديمقراطية التوافقية على الخصائص الأربعة سالفة الذكر، إلا أنه لا يمكن تطبيق النموذج التوافقي والحفاظ على ديمومته واستمراره بحسب ليهارت من دون مجموعة من العوامل المساعدة التي من خلالها فقط يمكن خلق الظروف المواتية لتوطيد الديمقراطية في المجتمعات التعددية، هذه العوامل المساعدة يمكن إيجازها على النحو التالي⁽²⁴⁾:

أ- حجم الدول:

إن فرص نجاح إقامة الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة هي أكبر من إقامتها في الدول الكبيرة على اعتبار أن صغر الحجم له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام النظام التوافقي وأيضاً على احتمال نجاحه، فهو يعزز روح التعاون والتسويات ويعمل على تخفيض أعباء صنع القرارات. ففي الدول الصغيرة تزداد فرص التعارف والتواصل والتعاون بين القادة والزعماء السياسيين ما يؤدي إلى تراجع احتمال التنافس السياسي بينهم إلى لعبة صفرية، حيث يتحول ربح أي زعيم سياسي إلى خسارة تصيب منافسه والعكس صحيح.

ب- التحدي الخارجي:

انطلاقاً من مقولة أن التهديدات الخارجية عادة ما تخلق التماسك الداخلي الذي بدوره يعزز احتمالات إنجاح النموذج التوافقي في الحكم. فالدول الصغيرة نسبياً وغير المتجانسة اجتماعياً عادة ما تكون عرضة لتحديات خارجية تهدد بقائها، لذلك يستشعر قادة النخب القطاعية والزعماء السياسيون الحاجة إلى التفاهم والتعاون لتجنب دولهم هذه المخاطر الخارجية ما يوفر الظروف المناسبة لإنجاح النموذج التوافقي في الحكم.

ج- ميزان القوى:

إن الديمقراطية التوافقية تنطلق من فكرة عدم وجود قطاع يشكل الأغلبية داخل الدولة على اعتبار أن ذلك يشكل عقبة أمام الإدارة السلسة للنظام التوافقي، فالتوازن النسبي بين الجماعات التي تضمها الدولة الواحدة يوفر أفضل الفرص لإقامة الديمقراطية التوافقية. وعند الحديث عن التوازن النسبي ليس المقصود التوازن الديموغرافي فقط، بل يتعداه ليشمل كل عناصر القوة والتأثير كالقدرات الثقافية والسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية. لأن غياب مثل هذا التوازن النسبي قد يدفع بالمطالبة بإعادة توزيع القدرات والموارد والإمكانات بين كافة قطاعات المجتمع، ما يدخل العلاقة بينها في لعبة صفرية ما يمثل تحدياً قوياً لتعاون النخب على مستوى النظام التوافقي⁽²⁵⁾.

د- التباينات الواضحة:

فالانقسامات والحدود الواضحة بين فئات المجتمع التعددي لا تقضي بالضرورة على فرص تقدمه الديمقراطي، بل على العكس تشجع على قيام نموذج الحكم التوافقي على اعتبار أن التهديد الحقيقي ينجم عندما تدخل هذه الفئات في صلات متداخلة، بينما يمكن أن تكون التناقضات الفئوية مقبولة عندما تكون متباعدة وغير متصلة، ما يعني أن التجانس لا يمكن أن يفرض بالقوة في المجتمعات

التعددية، بل فقط عن طريق خلق إحساس بالوعي بين وحدات ثقافية منعزلة وأن لا تزيد الصلات الشخصية على مقدار التجانس الاجتماعي⁽²⁶⁾.

ثانياً- واقع الديمقراطية التوافقية في لبنان

يعد المجتمع اللبناني مجتمع تعددي بحق، حيث يتكون من ثمانية عشر طائفة دينية مختلفة ذات خطوط إيديولوجية وعرقية وثقافية متباينة، فهو مكون من شرائح مقسمة كما أطلق عليها هاري إكشتاين Harry Eckstein بالانقسامات القطاعية التي تستلزم نوعاً خاصاً من الديمقراطية تُحترم فيها مطالب جميع القطاعات، بحيث يتجنب طغيان الأغلبية فضلاً عن طغيان الأقلية⁽²⁷⁾. هذه الرؤية انعكست في الميثاق الوطني اللبناني لعام 1943 الذي فضل من خلاله الزعماء السياسيون اللبنانيون الحكم من خلال ائتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا، بحيث يكون رئيس الجمهورية "مسيحي ماروني" ورئيس الوزراء "مسلم سني" ورئيس مجلس النواب "مسلم شيعي" ونيابة رئاسة الوزراء والمجلس النيابي "للمسيحيين الأرثوذكس"⁽²⁸⁾. وبناء عليه فقد أعطيت الجماعات المسيحية لاسيما الموارد الميزة طفيفة على المسلمين هذه الميزة كانت بسبب التعداد السكاني الذي أجري في عام 1932 الذي سجل أغلبية بسيطة لصالح المسيحيين، إلا أنه مع مرور الزمن تزايدت أعداد المسلمين فيما شهدت أعداد المسيحيين تراجعاً ملحوظاً، ومع ذلك بقيت صيغة النظام دون تغيير وهذه الديناميكية الديموغرافية قد أغرقت البلاد مراراً وتكراراً في أزمات وطنية وغالباً ما كانت المواجهات العنيفة هي الوسيلة الوحيدة لتعديل توزيع النفوذ الطائفي⁽²⁹⁾.

نتيجة لعمق التناقضات الداخلية على الساحة اللبنانية وعدم حسمها بطريقة فعّالة بسبب التباين الواضح بين التغيرات الديموغرافية والإصلاح المؤسسي للنظام السياسي، شهد لبنان حرباً أهلية دموية انطلقت شرارتها في 13 أبريل 1975 عكست في طبيعتها عمق الانشطار المذهبي داخل المجتمع اللبناني، كان الخوف المسيحي من تمدد الطوائف الإسلامية وتزايد نفوذها في السلطة والحكم أبرز تجلياتها، ولم تنته هذه الحرب إلا بموجب اتفاق الطائف 1989 الذي عكس توازن القوى على الساحتين اللبنانية والإقليمية، ما شكل المدخل إلى تحقيق المصالحة أو على الأقل إيقاف الصراع المسلح وبناء ما أسماه اللبنانيون بـ "الجمهورية الثانية"، التي تم إعادة التأكيد من خلالها على الطائفية السياسية بل وتوطيدها كدعامة أساسية لنظام الحكم في لبنان. حيث تأسس الاتفاق حول ثلاثة مبادئ توجيهية تمثلت في إقامة توازن جديد بين وحدة لبنان ونظامه السياسي وتنوع البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، نقل السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء كهيئة جماعية، وأخيراً مبدأ التكافؤ بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان والحكومة والقيادات العليا في الخدمة المدنية بغض النظر عن التطورات الديموغرافية المستقبلية⁽³⁰⁾.

استمر هذا التوازن الدقيق الذي فرضه اتفاق الطائف حتى مطلع الألفية، حيث بدأ المشهد السياسي في لبنان يتغير بشكل دراماتيكي، كانت بداياته الأولى مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 وبزوغ حزب الله كقوة سياسية-عسكرية ذات نفوذ كبير وواسع على الساحة اللبنانية، كما

ترافق مع الانسحاب الإسرائيلي دعوات من بعض القوى المؤثرة في لبنان بضرورة الانسحاب السوري وإعادة السيادة كاملة للدولة اللبنانية، وهو ما اعتبر خروجاً صريحاً عن الوصاية السورية وضرباً لمصالحها في لبنان. هذه المعطيات زادت من حدّة الانقسام والاحتقان الطائفي في لبنان خاصة بعد التمديد غير الدستوري للرئيس إميل لحود المهية ولايته في سبتمبر 2004 لثلاث سنوات أخرى، ما أثار ردود فعل سلبية وعنيفة من جانب عدّة أطراف وكيانات في الداخل اللبناني، وهو ما سرّع في استصدار مجلس الأمن الدولي للقرار الأممي رقم 1559 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2004 الداعي إلى تسريع وتيرة خروج القوّات السورية من لبنان وإعادة انتخاب رئيس جديد خلفاً للمتجهة ولايته إميل لحود دون تدخل سوري⁽³¹⁾. كل هذه الظروف الملبدة شكلت معالم المناخ السياسي الذي أحاط بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في فيفري 2005 والذي كان موته بلا شك ضربة للميزان الذي نشأ في لبنان بعد الطائف، وكان هذا أوّل وأقوى زلزال في التوازن بين السنة والشيعة وبذلك جلب اغتيال الحريري الموت الطائفي لاتفاق الطائف⁽³²⁾.

نتج عن اغتيال الحريري استقطاب حاد للقوى والطوائف اللبنانية، حيث انقسم المشهد السياسي اللبناني بين تكتلين هما (14 مارس) و(08 مارس) وكلاهما تشكيلة متنوعة من أحزاب وتنظيمات ذات هويات وقواعد طائفية ومذهبية وتيارات فكرية مختلفة، لكن يجمع بين كل منها موقف سياسي عام. يقوم التكتل الأول على رفض الوصاية السورية ويؤيد مفهوم تفرد الدولة اللبنانية في السيطرة على السلاح في لبنان بما في ذلك سلاح حزب الله، كما يدعو إلى اعتماد سياسة للبنان تنسجم مع مواقف محور الاعتدال العربي (السعودية - مصر). بينما يقوم تكتل "08 مارس" على الدفاع عن سلاح حزب الله ونهج المقاومة أو الممانعة للسياستين الأميركيين والإسرائيلية، كما لا يخفي هذا التكتل انحيازه إلى محور إيران- سوريا فيما يعرف بمحور الممانعة ضد سياسة محور الاعتدال وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة⁽³³⁾. هذا الاستقطاب الحاد للقوى اللبنانية كاد أن يعيد البلاد إلى دوامة الحرب الأهلية من جديد لولا الجهود العربية خاصة من طرف دولة قطر التي رعت المفاوضات بين الفرقاء اللبنانيين، وعجلت بانفراج للأزمة فيما عرف لاحقاً باتفاق الدوحة عام 2008، ما ساهم بفك خيوط الأزمة السياسية والدستورية التي عصفت بلبنان عبر انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق على قانون انتخابات جديد، كما حدد اتفاق الدوحة آلية لبحث نزع السلاح خارج شرعية الدولة (المقصود سلاح حزب الله) برعاية جامعة الدول العربية⁽³⁴⁾.

فرض اتفاق الدوحة على اللبنانيين استقراراً هشاً ومعقداً نجح في توليفتها الرئيس المنتخب ميشال سليمان باعتباره رئيساً توافقياً لكل القوى اللبنانية، إلا أن نهاية ولايته الدستورية عام 2014 أدخلت لبنان في أزمة سياسية وفراغ دستوري امتد لأكثر من سنة ونصف، فالطبيعة الضعيفة والمزمنة للنظام التوافقي في لبنان، إضافة إلى الفشل المتواصل للجهود الدولية في توفير نظام حكم مستدام، كلّها تُعزى إلى الاتفاقيات قصيرة الأجل التي لم تساعد في استيعاب وتسوية التناقضات الطائفية بطريقة معتدلة⁽³⁵⁾. حيث أُلغيت الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة عام 2013 واستمر البرلمان في تمديد ولايته،

مبراً ذلك بعدم التوصل إلى اتفاق بشأن قانون انتخابي جديد حتى وصل إلى الجلسة السادسة والأربعون التي تم فيها اختيار الرئيس ميشال عون، ثم توصلت القوى اللبنانية عام 2017 إلى اتفاق حول قانون الانتخابات الجديد -باقترح من الروم الأرثوذكس- والذي تقرر تطبيقه ابتداءً من انتخابات عام 2022 (الانتخابات البرلمانية لعام 2018 أجريت وفق النظام القديم). والجدول التالي يوضح أهم التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات اللبناني.

توزيع المقاعد	ما قبل الطائف	بعد الطائف إلى 2018	2022 فصاعداً
الموارنة	30 (30.30%)	34 (26.25%)	34 (25.37%)
الروم الأرثوذكس	11 (10.94%)	14 (11.11%)	14 (10.45%)
الروم الكاثوليك	06 (06.6%)	08 (06.25%)	08 (05.97%)
الأرمن الأرثوذكس	04 (04.4%)	05 (03.91%)	05 (03.73%)
الأرمن الكاثوليك	01 (01.1%)	01 (0.78%)	01 (0.75%)
البروتستانت	01 (01.1%)	01 (0.78%)	01 (0.75%)
أقليات مسيحية أخرى	01 (01.1%)	01 (0.78%)	04 (02.99%)
مجموع المسيحيين	54 (54.55%)	64 (50%)	67 (50%)
السنة	20 (20.20%)	27 (21.09%)	28 (20.90%)
الشيعة	19 (06.06%)	27 (21.09%)	28 (20.90%)
الدروز	06 (06.06%)	08 (06.26%)	09 (06.72%)
العلويين	00 (00%)	02 (01.56%)	02 (01.49%)
مجموع المسلمين	45 (45.45%)	64 (50%)	67 (50%)
المجموع الكلي	99 (100%)	128 (100%)	134 (100%)

Source : Mostapha Diss, Frank Steffen. "The Distribution of Power in the Lebanese Parliament Revisited". Gate. Wp 1723. Septembre 2017. P 05.

يوضح الجدول أعلاه طبيعة التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية في لبنان ما قبل اتفاق الطائف، حيث كان التوزيع مستنداً أساساً إلى الإحصاء الديموغرافي لسنة 1932 الذي تميز بهيمنة الطوائف المسيحية على البرلمان (54 مقعداً للمسيحيين في مقابل 45 مقعداً للمسلمين)، وكنتيجة لاتفاق الطائف -الذي بموجبه انتهت الحرب الأهلية- تم تعديل المقاعد النيابية من خلال رفعها أولاً من 99 إلى 128 مقعداً، وثانياً توزيعها مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وبموجب هذه التعديلات أجريت أول انتخابات نيابية في لبنان بعد الحرب الأهلية عام 1992. ثم أجري تعديل آخر عام 2017 كحل توافقي بين الطوائف اللبنانية للخروج من أزمة الفراغ الدستوري الذي خلفه غياب رئيس الجمهورية وما تبعه من تمديد البرلمان لولايته، حيث تم رفع عدد المقاعد مرة أخرى من 128 مقعداً إلى 134 مقعداً مع الحفاظ على التوازن العددي للمقاعد بين المسيحيين والمسلمين في إطار زيادة تمثيل الطوائف غير الرئيسية من كلا

الجانبين المسيحي والإسلامي، بما يضمن الاستقرار والسلم الأهلي بين المكونات الطائفية للمجتمع اللبناني. إلا أنه تقرر تأجيل العمل بهذا التعديل الأخير حتى الانتخابات النيابية المقررة عام 2022، وبالتالي إجراء الانتخابات النيابية لعام 2018 وفق صيغة النظام القديم الذي أفرزه اتفاق الطائف.

ثالثاً- واقع الديمقراطية التوافقية في ماليزيا:

يعتبر المجتمع الماليزي من المجتمعات التعددية، إذ يتكون من مجموعات عرقية متميزة أهمها الملايو والصينيون والهنود في شبه جزيرة ماليزيا والإبيان والكذاذين في سراوك وصباح، إذ تشكل هذه المجموعات العرقية الخمسة حوالي 95% من الشعب الماليزي في حين تضم 5% المتبقية فسيفساء من المجموعات العرقية الأخرى كالعرب والباكستانيين والأوروبيين ويرجع هذا التنوع العرقي في المجتمع الماليزي بالأساس إلى الحقبة الاستعمارية، حيث شجعت بريطانيا الهجرة إلى ماليزيا خاصة من الهند والصين واندونيسيا بسبب الشح في اليد العاملة في تلك الحقبة⁽³⁶⁾.

انعكس هذا التنوع العرقي والإثني على توجهات النخب السياسية الماليزية، فبعد استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام 1957 تحالفت القطاعات الإثنية الماليزية الرئيسية وهي التنظيم القومي للمالايين المتحدنين (UMNO)، التجمع الماليزي الصيني والمؤتمر الماليزي الهندي في ائتلاف سياسي واحد أطلق عليه "التحالف" ليصبح بذلك المسيطر على المشهد السياسي في ماليزيا، نتيجة لسياسة التوازن التي انتهجها من خلال اعتراف الصينيين والهنود بالمزايا السياسية للأغلبية المالوية، في مقابل اعتراف المالايين بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود في إطار عملية سياسية قوامها الديمقراطية التوافقية التي مثلت حجر الأساس للنظام السياسي الماليزي⁽³⁷⁾. وبذلك عمل هذا التحالف من أجل توفير شبكة أمان للفئات الاجتماعية الرئيسية وضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة وتحيد عناصر التوتر والتفجير الاجتماعي والسياسي⁽³⁸⁾.

إلا أن هذا التوازن السياسي سرعان ما انفجر عام 1969 بسبب الاضطرابات العرقية بين المالايين والصينيين، حيث اتهم المالايين الصينيين باحتكار ثروات البلاد لصالحهم ما ساهم في تزايد نفوذهم السياسي، في حين تعاني الأغلبية المالوية من تدني مستويات المعيشة وتراجع في المستوى التعليمي، وهو ما أسفر عن استقالة حكومة تنكو عبد الرحمان وتشكيل حكومة جديدة برئاسة تون عبد الرزاق أخذت على عاتقها مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية التي أفرزتها مواجهات عام 1969، من خلال معالجة الأسباب التي أدت إليها عن طريق تبني إصلاحات اقتصادية تستهدف إعادة هيكلة المجتمع الماليزي عبر تحقيق التوازن بين العرقيات والإثنيات المشكلة له، فكان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة (1970-1990) استهدفت من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، من خلال توظيف جزء من ثروات البلاد للرفع من مستواهم الاقتصادي والتعليمي دون الانتقاص من حقوق الأقليات الأخرى، من أجل تحقيق التوازن بين العرقيات المكونة

للمجتمع وبالتالي توفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات 1969، وهو ما سارت عليه الحكومات المتعاقبة (محمد مهاتير، عبد الله أحمد بدوي ونجيب تون عبد الرزاق)⁽³⁹⁾.

رابعاً- الديمقراطية التوافقية قراءة في عوامل النجاح وديناميات الفشل:

تعتبر كل من ماليزيا ولبنان نموذجان من الدول التي تبنت التوافقية سبيلا إلى ديمقراطية النظام السياسي بسبب الطبيعة الاجتماعية المتميزة بالانقسامات الطائفية والعرقية، ما شكّل تحديا للنظام السياسي في كلا البلدين في كيفية استيعاب كل الطوائف والأقليات في نظام يمنح الجميع الحق في تشارك السلطة دون تمييز، حيث استطاعت ماليزيا أن تتجاوز الانقسامات العرقية وتجعل منها سببا رئيسيا في نهضتها الاقتصادية، وفي المقابل ظل لبنان يراوح مكانه بسبب الفسيفساء الطائفية والعرقية المركبة، التي منعت من بناء نظام سياسي توافقي يضمن للجميع الحق في المشاركة السياسية على أساس الديمقراطية التوافقية. بناء عليه سنحاول من خلال هذا المحور معرفة أسباب نجاح النموذج الماليزي في مقابل فشل النموذج اللبناني على أساس خصائص الديمقراطية التوافقية الأربعة (الائتلاف الكبير، الفيتو المتبادل، النسبية والاستقلال القطاعي).

يعتبر الائتلاف الكبير أو الواسع حجر الأساس بالنسبة للديمقراطية التوافقية، فنجاحها مرتبط بمدى نجاح القطاعات الاجتماعية داخل الدولة في بناء ائتلاف واسع يضم أهم المكونات الطائفية أو العرقية للدولة، ففي الحالة الماليزية استطاعت القوى والأحزاب السياسية على الرغم من خلفياتها العرقية المتباينة أن تجسد الفكر التعاوني فيما بينها، من خلال العمل معا على إيجاد حلول وسط ساعدت على احتواء أهم القوى المالوية والصينية والهندية في تحالف واحد في ماليزيا، يوطد مركزية الأطراف ذات الطابع المؤسسي القوي في النظام السياسي، وهو ما ساعدها على أن تتعمق في المجتمع الماليزي من خلال شبكات واسعة من المنظمات الداخلية. كما يرتبط نجاح الائتلاف الماليزي أيضا ارتباطا وثيقا بالدور المهيمن للتنظيم القومي للمالايين المتحدين، الذي يعتبر الطرف الأقوى في الائتلاف ما مكّنه من الحفاظ على الدعم الساحق للملايو الذين يشكلون أكثر من 60% من الشعب الماليزي. وأخيرا فإن نجاح الائتلاف الكبير في ماليزيا يعود أيضا إلى فعاليته في تحقيق أهداف التنمية الوطنية خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية⁽⁴⁰⁾.

أما في الحالة اللبنانية فإن العرف الدستوري القائم على أساس توزيع الرئاسات الثلاث على أهم ثلاث قطاعات طائفية (الموارنة، السنة والشيعة)، إضافة إلى تشكيلة مجلس الوزراء الذي يضم 30 عضوا (سنة من الموارنة، أربعة من الروم الأرثوذكس، ثلاثة من الكاثوليك اليونانيين، اثنين من الأرثوذكس الأرمن، سبعة من السنة، خمسة من الشيعة وثلاثة من الدرروز). لا يعكس في مضمونه الائتلاف الكبير وفق ما حدده لبيهارت على اعتبار أنها لا تمثل مؤسسات حزبية متماسكة، وبالتالي لم تلعب دور الفاعل الرئيسي في الحياة العامة، بل ظل هذا الدور مرتبطا بزعامات القطاعات الطائفية المستقلة. وما يؤكد ذلك أن اثنين فقط من بين رؤساء الجمهورية اللبنانية الستة عشر كانا ينتميان إلى حزب سياسي وواحد فقط إلى كتلة برلمانية عند انتخابه رئيسا، في حين أن رؤساء الوزراء العشرين منذ قيام الجمهورية

اللبنانية لم يرتبط أي منهم بأي حزب سياسي وهو ما يعني افتقار لبنان للحياة الحزبية الفعالة وبالتالي غياب وضوح أداة التحالف، أو بالأحرى المؤسسات الثابتة التي يصنع فيها المتحالفون القرارات المهمة التي تمس مصالح أطراف الائتلاف والمصلحة الوطنية عموماً⁽⁴¹⁾.

فيما يختص بالاستقلال القطاعي فإن ماليزيا سمحت بنوع من الإدارة الذاتية في الشؤون المحلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية خاصة في إقليم سرواك وصباح، دون المساس باستقلالية الإثنيات الأخرى في الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الولايات الأخرى، فلكل قطاع عرقي مؤسساته الخاصة جنباً إلى جنب مع المؤسسات المشتركة بين الإثنيات شرط الاحترام المتبادل⁽⁴²⁾. في مقابل ذلك تتمتع الطوائف اللبنانية بحسب الدستور والقوانين والأعراف بمقدار واسع من الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية كالأحوال الشخصية والتعليم والتنظيم المجتمعي، وهو ما جعل الكثيرين يطلقون على لبنان "فدرالية الطوائف" حيث الطوائف الدينية هي الطاغية في الحياة العامة، وبذلك يصبح اللبناني حبيس هذه الطائفة أو تلك ما يعيق الانصهار المجتمعي في بوتقة الوطنية اللبنانية، حيث يسبق الولاء للطائفة الولاء للدولة وهو ما يحد نوعاً ما من القدرة على بناء مشروع وطني يمكن أن يضع لبنان على السكة الصحيحة نحو تحقيق التقدم والرفاهية لكل أبنائه باختلاف انتماءاتهم الطائفية.

أما العنصر الثالث فيتجلى في الفيتو المتبادل والذي يرتبط بشكل أو بآخر بالاستقلال القطاعي داخل الدولة، حيث تتوجس الطوائف من بعضها البعض حتى لا تهمين إحداها على الأخرى، وبذلك يصبح بمثابة الضامن لحقوق الأقليات في مواجهة الطوائف ذات الأغلبية في المجتمع. ففي الحالة اللبنانية طبق هذا المبدأ في البداية من خلال الميثاق الوطني لعام 1943 لتجسيد فكرة المشاركة الوطنية، ثم اتسع ليشمل أدق تفاصيل الهندسة الاجتماعية والتوافقية. إلا أنه تم تغيير هذه الصيغة بعد اتفاق الطائف، حيث تم التمييز بين القضايا الأساسية التي تتطلب موافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وبين القضايا العادية التي تتطلب فقط الأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الوزاري، ما يعطي الحق للثلث الوزاري "الثلث المعطل" أن يعرقل مشاريع القرارات التي تدخل ضمن القضايا الأساسية⁽⁴³⁾. وقد حددت المادة 65 المعدلة في القانون الدستوري الصادر في 1990/9/21 القضايا الأربعة عشر الأساسية التي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوزراء حيث يذكر البند الخامس من نفس المادة ما يلي: "المواضيع الأساسية تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها، ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور، اعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم التعبئة العامة، التفاهات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء"⁽⁴⁴⁾.

فالفيتو المتبادل في الحالة اللبنانية تجاوز مجرد حماية الأقلية من هيمنة الأغلبية إلى ما وراء الحدود، ليصبح بذلك لبنان رهينة للتفاهات الإقليمية والدولية، وهو ما صعب في حالات كثيرة الوصول إلى توافقات بشأن تشكيل الحكومة اللبنانية بسبب عدم الاتفاق الإقليمي حول تشكيلة الثلث المعطل.

وبذلك يمكن توصيف الثلث المعطل أو الفيتو المتبادل في النموذج التوافقي اللبناني بأنه يعكس حقيقة واقع العملية السياسية في لبنان، باعتبارها مجرد مرآة للتطورات الإقليمية والدولية وانعكاسا مباشرا لطبيعة موازين القوى فيها. وفي مقابل ذلك فقد خلا النموذج الماليزي من خاصية الفيتو المتبادل الذي في حالة غياب الوعي لدى النخب الطائفية من الممكن أن يكون سببا في عرقلة العملية السياسية التوافقية كما في الحالة اللبنانية، فالنموذج الماليزي تميّز بالمرونة التي مكنته من استيعاب كافة الاختلافات والتباينات العرقية والإثنية الموجودة في المجتمع وصهرها في بوتقة واحدة هي الولاء للوطن والانتماء للوحدة الوطنية، وبالتالي زوال عقدة الخوف والتوجس من هيمنة الأغلبية المالاوية على الحكم وهضم حقوق الأقليات الأخرى، وقد تحقق ذلك من خلال تنمية الموارد البشرية والتضامن القومي، وأيضا من خلال تنمية وتطوير العلاقات العرقية من خلال معالجة قضية عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه العوامل السابقة مجتمعة أو منفردة مكنت ماليزيا من تحقيق الاستقرار السياسي - الغائب في النموذج التوافقي اللبناني- حيث تعاقب على رئاسة الوزراء فيها منذ الاستقلال (1957) إلى اليوم ست رؤساء للوزراء فقط⁽⁴⁵⁾.

وأخيرا مبدأ النسبية المتعلق بتوزيع المناصب والتعيينات والموارد على القطاعات الطائفية بصورة تتناسب مع حجمها، وهذا المبدأ بالتحديد نجده قد طبق بحذافيره في الحالة اللبنانية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، بحيث أصبح عرفا متداولاً جرى التقييد به منذ الميثاق الوطني، إذ وزعت الرئاسة الثلاث على الطوائف المارونية والسنية والشيعية في حين منح الروم الأرثوذكس نيابتي مجلس النواب والوزراء، كما طبقت النسبية في توزيع المجلس النيابي على أساس قاعدة (06) للمسيحيين في مقابل (05) للمسلمين، ثم جرى تعديلها بعد اتفاق الطائف لتصبح قاعدة التمثيل بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين. كما تمتد قاعدة النسبية في النموذج التوافقي اللبناني حتى إلى قيادة الجيش والمؤسسات الاقتصادية والمالية والخدماتية⁽⁴⁶⁾. وعلى النقيض من ذلك نجد بأن النموذج التوافقي الماليزي قد استبعد النسبية كآلية لتوزيع الموارد والمناصب بين القطاعات الطائفية والعرقية في المجتمع باستثناء التوافق حول سيطرة المالاويين على المناصب السياسية باعتبارهم سكان البلاد الأصليين ويمثلون أكثر من نصف السكان، في مقابل سيطرة الصينيين بالدرجة الأولى ثم الهنود على مفاصل الحياة التجارية والاقتصادية في الدولة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص بأن الديمقراطية التوافقية تمثل آلية مهمة للحكم في الدول التعددية في سبيل إيجاد نوع من التفاهم والتوافق بين نخب القطاعات الطائفية والعرقية في المجتمع، ما يوفر أرضية خصبة للاستقرار السياسي وتلافي الاحتقان والصراع العرقي. ومع ذلك نلاحظ من خلال تطبيقاتها خارج القارة الأوروبية أنه يتطلب توافر جملة من الظروف المواتية لإنجاحها. فالتجربة اللبنانية للديمقراطية التوافقية لم تعكس ثقافة سياسية مشتركة بين مختلف القطاعات الطائفية، بل جسّدت في حقيقتها استيلاء على الدولة من طرف النخبة السياسية التي كرّست الطائفية في كل مناحي الشأن

العام ولذلك يطلق الكثيرون على لبنان "الإقطاعية السياسية"، كما أنه يمكن وصف لبنان بأنه شرق أوسط صغير يعكس كل التناقضات والخلافات الموجودة فيه، لذلك ارتبط الاستقرار السياسي فيه بالتوافقات الإقليمية والدولية أكثر من التوافقات الداخلية، وهو ما يمثل أهم العوامل المقيدة والكابحة لتحقيق ديمقراطية توافقية حقيقية في لبنان.

في المقابل فقد وفر استقرار المؤسسات السياسية والنظام السياسي بصفة عامة في ماليزيا المناخ المواتي لترسيخ تقاليد صلبة للديمقراطية التوافقية، من خلال عقد اجتماعي استطاع استيعاب الاختلافات الإثنية والدينية، ما وفر شبكة أمان لكافة أطراف المجتمع الماليزي وبالتالي ضمان حقوقها السياسية. كما أن واقعية الماليزيين التي برزت من خلال الإصلاح التدريجي لكافة أوجه الاختلال - الاقتصادي والتعليمي - بين الطوائف (خاصة بين السكان الأصليين والصينيين والهنود) ما أعطى للنظام السياسي القدرة على الاستجابة لمتطلبات القطاعات الطائفية المختلفة. ومن جانب آخر استطاع أن يجعل من التعدد الإثني والعرقى نقطة انطلاق حقيقية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في الفرد بغض النظر عن انتماءاته الطائفية والعرقية، وهو ما انعكس إيجاباً على كل فئات المجتمع الماليزي ما عزز الوحدة والاندماج الوطني وجنّب البلاد أتون الحرب والصراعات الأهلية.

الهوامش:

(1) Pippa Norris. Stable democracy and good governance in divided societies : Do Power-sharing institutions work ?. Cambridge (USA) : John F. Kennedy. School of Government. Harvard University. 2005. P 03.

(2) شاعر عبد الكريم فاضل، "غياب المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2013، ص 100.

(3) عياد محمد سمير، "الديمقراطية التوافقية"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2013، ص ص 268-269.

(4) ياسين سعد محمد. "إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية". مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 27. 2009. ص 60.

(5) عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 03، 2016، ص 463.

(6) شاعر الأنباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 09.

(7) أسعد كاظم شبيب، "الديمقراطية التوافقية في تصور حزب الله اللبناني"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد 20، 2016، ص 275.

(8) رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، بيروت: مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، 2007، ص 05.

(9) أرنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 47.

(10) عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، العدد 30، 2018، ص 08.

(11) حسن تركي عمير، "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية"، مجلة ديالى، العدد 58، 2013، ص ص 137-140.

(12) عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، مرجع سابق، ص 465.

(13) أرنت ليهارت، مرجع سابق، ص ص 48-50.

- (14) حارث حسن، "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 40.
- (15) عمر كعبوش، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الآليات والفاعول (ماليزيا نموذجاً)"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، 2017، ص 550.
- (16) حسن تركي عمير، مرجع سابق، ص 144.
- (17) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 21.
- (18) علي عباس خلف، "الديمقراطية التوافقية دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005"، مجلة كلية المأمون، العدد 31، 2018، ص 85.
- (19) Sayran Eliassi. « Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies : Power-sharing in Turkey ». Department of Political Science. Lund University. P 08. In The Following Link : <http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=4448385&fileId=4461676>
- (20) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 23.
- (21) المرجع نفسه، ص 20.
- (22) Sayran Eliassi. Op Cit. Pp 08- 09.
- (23) حسن تركي عمير، مرجع سابق، ص 145.
- (24) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 13.
- (25) Muhammad Mushtaq, Ayaz Muhammad and Syed Khawja Alqama. « Examining the Favourable Factors for Consociational Democracy in Pakistan ». European Journal of Social Sciences. Volume 20. Number 02. 2011. Pp 278- 280.
- (26) عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، مرجع سابق، ص 479.
- (27) Micheline Germanos Ghattas. « The Consolidation of the Consociational Democracy in Lebanon: The Challenges to Democracy in Lebanon ». A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Public Affairs and Policy. (Portland State University. 2013. P 05).
- (28) أرنيت ليهبارت، مرجع سابق، ص 226.
- (29) Imad Salamey. « FAILING CONSOCIATIONALISM IN LEBANON AND INTEGRATIVE OPTIONS ». International Journal of Peace Studies. Vol 14. N° 2. Autumn/Winter 2009. P 87.
- (30) Joseph Bahout. THE UNRAVELING OF LEBANON'S TAIF AGREEMENT Limits of Sect-Based Power Sharing. Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace. May 2016. P 04.
- (31) الكروي محمود صالح، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"، المستقبل العربي، العدد 316، جوان 2005، ص 39.
- (32) Joseph Bahout. Op Cit. P 16.
- (33) جميل هلال، "لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الاستقطاب"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ص 08. متوفر على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/files/Hilal_Paper.pdf
- (34) موسوعة الجزيرة، "اتفاق الدوحة لإنهاء الأزمة اللبنانية"، 2014. متوفر على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2019-02-02 <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/12/28/الاتفاق-الدوحة-لإنهاء-الأزمة-اللبنانية>
- (35) Imad Salamey. Op Cit. P 84
- (36) Sami DENKER. « The Plural Society and Consociational Democracy Theory: Malaysia's Case ». P 05. On The Following Link : <http://dergipark.gov.tr/download/article-file/55400> تاريخ الاطلاع: 2019-02-11
- (37) فتحي بولعراش، "المواطنة في ماليزيا بين الخصوصية المحلية وتحديات العولمة"، دراسات قانونية وسياسية، العدد 01، 2016، ص 24.
- (38) عصام عبد الشافي، "بناء التحالفات بين الجماعات السياسية: خبرات وسيناريوهات"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 25 ديسمبر 2014، ص 20.
- (39) محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012، ص 03. تاريخ الاطلاع: 01-12-2019
- (40) Zakiah Awang. « COALITION POLITICS IN MALAYSIA ». A Thesis Submitted to the Faculty of The Graduate College in partial fulfillment for the requirements for the Degree of Master of Arts. (Department of Political Science. Western Michigan University. 1983. P 84).
- (41) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 42.

(42) بلقاسم مربي، "آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)", مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015، ص ص 187-188.

(43) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص ص 46-47.

(44) للمزيد أنظر: هلال رميتي، "لبنان الجديد عين الجميع على الثلث المعطل في الحكومة المقبلة"، لبنان الجديد، على الرابط التالي:
<https://www.newlebanon.info/lebanon-now/368403/عين-الجميع-على-الثلث-المعطل-في-الحكومة-المقبلة>

تاريخ الاطلاع: 2019-02-12

(45) عمر كعبوش، مرجع سابق، ص 563.

(46) رغيد الصلح، مرجع سابق، ص 45.

